

السلطات السعودية تتوحش على عمالها المصريين



أعلنت السلطات السعودية، أمس الثلاثاء، عن تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة من المواطنين المصريين في منطقة تبوك، وذلك وفقاً لبيان نشرته وكالة الأنباء السعودية "واس".

وبحسب البيان نفسه، أشارت وزارة الداخلية السعودية، إلى أن "المواطنين المصريين؛ تامر فرج سنوسي مصباح، وأحمد علي يونس قايد، وإسلام محمد أحمد السيد، قد أُدينوا بتهريب وتلقي وترويج مادة "الإمفيتامين" المخدرة، وأقرص خاضعة لتنظيم التداول الطبي.

وأبرزت الوزارة أن الجهات الأمنية تمكنت من القبض على الجناة وجميعهم مصريون. فيما أسفر التحقيق عن توجيه الاتهام إليهم بارتكاب الجريمة، وصدر بحقهم حكم بالإعدام (تعزيراً) بعد تأييده من المحكمة العليا، وصدر أمر ملكي بإنفاذ الحكم. وتم تنفيذ حكم الإعدام في منطقة تبوك.

أثار تنفيذ الإعدام في السعودية جُملة من ردود الفعل، حيث أعرب خبيران أمميان مستقلان في مجال حقوق الإنسان، عن قلقهما، مطالبين الحكومة السعودية بالوقف الفوري للإعدام الوشيك لثلاثة أشخاص آخرين من

جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن المقرر الأممي المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، مورييس تيدبول بينز، والمقررة الخاصة المعنية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية، أليس جيل إدواردز.

وأشار الخبيران إلى أن الأشخاص الثلاثة المقرر إعدامهم هم المصريان، رامي جمال شفيق النجار، وأحمد زينهم عمر، والأردني عدنان الشريدة. وأضافا أن المصريين، من بين 28 مصرياً، ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في سجن تبوك، قد نُقلوا إلى زنزانة الإعدام يوم 27 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

وقال الخبيران الدوليان إنَّ "المواطن الأردني عدنان الشريدة، البالغ من العمر 60 عاماً، يعاني من مشاكل صحية خطيرة، ويُزعم أنه لا يتلقى الرعاية الطبية الكافية في السجن".

وأضافا أن السعودية يبدو أنها رفعت الوقف غير الرسمي الذي أعلن خلال عام 2021 لاستخدام عقوبة الإعدام في الجرائم المرتبطة بالمخدرات، مشيرين إلى أن إعدام المواطنين الأجانب يتزايد دون إشعار مسبق للمحكوم عليهم أو لأسرهم أو ممثليهم القانونيين.

كذلك، أكد بينز وإدواردز أنَّ "المواطنين الأجانب غالباً ما يكونون في وضع ضعيف، ويحتاجون إلى تدابير خاصة، لضمان حصولهم على الضمانات القانونية، منذ لحظة اعتقالهم، وفي أثناء التحقيقات والإجراءات القضائية".

وأعرب الخبيران عن القلق بخصوص ما يبدو أنه "تطبيق يتسم بالتمييز لعقوبة الإعدام ضد المواطنين الأجانب"، الذين يمثلون حتى الآن 75 في المئة من جميع الإعدامات المرتبطة بجرائم المخدرات في السعودية خلال عام 2024.

أكد الخبيران الدوليان أن الأفراد الذين أُعدموا هم من بين 33 مواطناً مصرياً، صدرت بحقهم أحكام بالإعدام بسبب جرائم مخدرات، في محاكمات وُصفت بكونها: "لا تفي بالمعايير الدولية للنزاهة والإجراءات القانونية الواجبة".

وأضافا أنَّ "تنفيذ الإعدام على محكومين لم تثبت إدانتهم بشكل لا يدع مجالاً للشك يعد حرماناً

تعسفياً من الحياة".

وبعد تنفيذ 304 إعدامات في السعودية حتى الآن، خلال العام الحالي، حثّ الخبيران الأمميان السلطات على مراجعة القرارات القضائية ضد الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام، لتخفيف أحكامهم، بما يتماشى مع متطلبات المحاكمة النزيهة، ومبادئ التناسب، والإنصاف، والعدالة.

ودعا الخبيران الحكومة السعودية، إلى تبني التدابير التشريعية الضرورية لإلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم التي لا تنطوي على القتل العمد، مؤكدين أنه "لا يوجد دليل يثبت أن عقوبة الإعدام فعالة في ردع الجريمة".

بحسب أهالي المحكوم عليهم بالإعدام في السعودية، فإن الحكومة المصرية لم تتفاعل مع قضيتهم، وأن وزارة الخارجية المصرية رفضت التعاطي مع قضيتهم.

وفي 12 أيلول/ سبتمبر الماضي، كانت 30 منظمة حقوقية قد أعربت عن قلقها البالغ، إزاء حياة المئات من السجناء في السعودية، ممّن يواجهون تهديدات بالإعدام بتهم تتعلق بالمخدرات، بما في ذلك 33 سجيناً مصرياً، محتجزين في عنبر واحد في سجن تبوك.

بحسب المصادر الرسمية السعودية لتعداد عمليات الإعدام، التي بلغ عددها 304 منذ بداية العام الحالي قد سجّلت السعودية رقماً قياسيًّا في عقوبات الإعدام، خلال العام الجاري، مقارنة بالحصيلة السنوية السابقة.

وفي تقرير سابق، ذكرت منظمة العفو الدولية أن السلطات السعودية أعدمّت أكثر من 198 شخصاً منذ بداية عام 2024 حتى 28 أيلول/ سبتمبر الماضي، ما يمثل أعلى عدد من عمليات الإعدام يُسجل في تاريخ البلاد منذ عام 1990.

وأفادت المنظمة أن: "السعودية زادت من عمليات الإعدام رغم وعودها المتكررة بالحد من استخدامها"، مشيرة إلى: "فشل السلطات في الالتزام بالمعايير والضمانات الدولية للمحاكمات العادلة".

وفي السياق نفسه، شهدت الإعدامات المتعلقة بالجرائم المرتبطة بالمخدرات "ارتفاعاً هائلاً" هذا العام، مع تنفيذ إعدام واحد كل يومين في شهر تموز/ يوليو الماضي وحده.

اتهمت العفو الدولية، في الوقت نفسه، المملكة السعودية، باستخدام عقوبة الإعدام كـ"سلاح لإسكات المعارضة السياسية ومعاقة مواطنين من الأقلية الشيعية، الذين أيدوا الاحتجاجات المناهضة للحكومة بين عامي 2011 و2013".

تحتل السعودية منذ سنوات، المراتب الأولى بين الدول العربية ودول الشرق الأوسط في تطبيق أحكام الإعدام، وفقاً لتقارير دولية.